البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقديــة للبنك المركزي العراقي لعام 2021

Monetary Policy Report of Central Bank of Iraq 2021

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية
للبنك المركزي العراقي
لعام 2021

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

2021

Statistics & Research Department

http://www.cbi.iq

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2021/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ

الأعضـــــاء

السيد إحسان شمران الياسري

نائب المحافظ / الإداري

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ / الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشيخلي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور أحمد ابريهي علي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق احمد

مدير عام فرع اربيل

محتويات التقرير

المقدمة .... أ

تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية 1-5

الأساس النقدي (M0) 1

عرض النقد بالمفهوم الضيق(M1) 1

عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية) 2

المضاعف النقدي (m) 3

العوامل المؤثرة في عرض النقد 3

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي 5

تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة 6-8

نافذة بيع العملة الأجنبية 6

التسهيلات القائمة 8

الاحتياطي الإلزامي 8

الأسعار 9-15

أسعار الصرف 10

إتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق 10

الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني لأسعار الناتج) 13

الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد) 14

سعر الفائدة الحقيقي 15

تطورات أداء السياسة النقدية 16-19

تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة 17

سرعة تداول النقود 18

معامل الإستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي) 18

القوة الشرائية للنقود 19

الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية 20-21

المقدمة

لعب البنك المركزي العراقي في ظل الازمات الاقتصادية دوراً قيادياً ومحورياً في تحريك عجلة الاقتصاد وتبني سياسة جوهرية داعمة للتوجهات المالية والانفاقية للدولة وبما يخدم النهوض بالواقع النقدي والمالي لتسريع بناء نظام اقتصادي متكامل، من خلال التحكم بالمعروض النقدي وسعر الصرف وتعزيز نقود الودائع والإدارة السديدة لاحتياطياته الأجنبية، فضلاً عن توجيه المؤسسات المالية للانسجام مع السياسة المالية والنقدية لتوفير الائتمان والتمويل المصرفي والعمل على معالجة أسباب الركود وتلافي حدوث الإرتفاع في معدلات التضخم من خلال العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنمية القطاعات ومواكبتها للمعايير الدولية في ظل فرص النمو الواعدة المتوفرة في تلك القطاعات، كما استطاع البنك المركزي من خلال دوره المتقدم في تحقيق الإستقرار المالي والنقدي، بعد تعرض الاقتصاد العراقي إلى الصدمة المزدوجة التي تمثلت بـ(جائحة كورونا (Covid-19) وهبوط أسعار النفط العالمية).

- سجل رصيد القاعدة النقدية M0 إرتفاعاً بنسبة (23.9%) نهاية عام 2021 مقارنة بالعام السابق، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2021 إرتفاعاً بلغت نسبته (16.1%)، كما سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إرتفاعاً بنسبة (16.7%) مقارنة بالعام السابق ويعزى هذا الإرتفاع إلى النمو في عرض النقد الضيق وإلى الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية كما بلغ معامل الإستقرار النقدي ما نسبته (6%) وسجل المضاعف النقدي (1.27) مقابل (1.35) عام 2020، فيما سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنسبة (18.2%) عن العام السابق ليبلغ (92.5) ترليون دينار قياسا بـ (78.3) ترليون دينار نهاية عام 2020.
- سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (6.0%)، ومعدل التضخم الأساس بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر) (6.4%).
- أما على مستوى السياسة النقدية فقد إستمر البنك المركزي بإعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy -Rate البالغ (4%)، كذلك إستمرار إيقاف العمل بودائع الاستثمار لأجل (7،30) يوم بالدينار العراقي خلال عام 2021 بعد أن تم إيقافها إعتباراً من 2020/6/14 وحتى اشعار آخر.

فضلاً عن إستمرار إيقاف العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وبكافة الآجال (30، 91، 182، 364) يوماً وبإصدار حوالات البنك المركزي العراقي خلال هذا العام، فيما تم إعادة نسبة الاحتياطي الالزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا.

- ولأغراض تلبية الطلبات على العملة الأجنبية وتحقيق اهداف السياسة النقدية، قرر هذا البنك في شهر حزيران 2021 زيادة كمية المبيعات النقدية من العملة الأجنبية إلى المصارف المجازة وشركات الصرافة وشركات التوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية كافة ، وكما مبين في ادناه:

➢ حصة المصرف (300000) دولار في الاسبوع.
➢ حصة شركة الصرافة الفئة A (2200000) دولار في الاسبوع.
➢ حصة شركة الصرافة الفئة B (750000) دولار في الاسبوع.
➢ حصة شركة الصرافة الفئة C (70000) دولار في الاسبوع.

- عملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان إستقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولا إلى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس وتخفيض تكلفة الاقتراض.

- وفي مجال تمويل العجز المالي للموازنة 2021، قام البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية بإصدار سندات وطنية للجمهور تحت اسم (سندات بناء) بقيمتي (1) و (2) ترليون دينار وان تكون قابلة للإدراج والتداول في سوق العراق للأوراق المالية، كما اصدر البنك المركزي اعمام إلى المصارف (الحكومية والأهلية) لترويج تلك السندات لتشجيع الجمهور على التعامل بها .

دليل المفاهيم

السـياسـة النقدية: مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيق مجموعة من الأهداف.

المصـارف التجارية: تشـمل جميع المصـارف الوطنية (الحكومية والاهلية) والأجنبية العاملة بدولة العراق المرخصـة والخاضـعة لإشـراف البنك المركزي العراقي بما فيها المصـارف الاختصـاصـية والاسـلامية، وجميع هذه المصـارف مرخصـة بمزاولة أعمالها وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي وقانون المصـارف، آخرها قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004 المادة 40 القسـم الثامن وقانون المصـارف رقم 94 لعام 2004 المادة 4 وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015.

الجهاز المصـرفي: يشـتمل على البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية العاملة في العراق.

العملة المصـدر: هو النقد الذي أصـدره البنك المركزي إلى التداول باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي.

العملة خارج البنوك: تمثل النقد المصـدر إلى التداول (بإستثناء النقد في خزائـن البنك المركزي) مطروحاً منه الموجود النقدي في خزائن المصارف التجارية.

الودائع: تشمل جميع أنواع ودائع القطاعات الاقتصادية لدى المصارف التجارية.

الأسـاس النقدي (M0): يمثل النقد المصـدر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصـارف) مضـافاً إليه الحسـابات الجارية للمصـارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

عرض النقد الضـيق (M1): يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار).

عرض النقد الواسع (M2): يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باسـتثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصـارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد.

المضاعف النقدي (m): هو قدرة المصارف على خلق النقود في الاقتصـاد، وهو حاصـل قسـمة عرض النقد الواسع إلى الاساس النقدي (M0).

الموجودات الاجنبية (صـافي): تشـمل الموجودات الاجنبية لـدى الجهـاز المصـرفي مطروحا منهـا المطلوبات الأجنبية على الجهاز المصـرفي المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف العاملة في العراق.

الموجودات المحلية (صـافي): تمثل مجموع صـافي الـديون على الحكومـة والـديون على القطـاع الخـاص والقطاعات الأخرى وصافي البنود الأخرى.

الاحتياطي الالزامي: نسـبة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بجميع أنواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنـك المركزي، وتمثـل 15% من الودائع الجـاريـة بـالـدينـار والـدولار، ولودائع التوفير والثـابتـة بـالـدينـار والدولار للمصـارف التجارية بنسبة 10% وللمصـارف الاسلامية 5%.

سـعر صـرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي: هو السـعر الذي يحدد من قبل البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع وشـراء العملة الأجنبية لدى البنك المركزي .

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: يقيس المستوى العام لأسـعار سـلة ثابتة من السـلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة العراقية في العراق، بسنة أساس معينة (2012=100)، ويُعـد من قبـل الجهـاز المركزي للإحصاء / مديرية االأرقام القياسية.

التضـخم الأسـاس: يحتسـب التضـخم الأسـاس بعد إسـتبعاد بعض السـلع ذات الأسـعار المتذبذبة وهي مجموعتا الفواكه والخضـراوات في قسـم الأغذية والمشـروبات غير الكحولية بالإضـافة إلى (النفط وغاز الطبخ) ضـمن قسـم السـكن، ويُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية االأرقام القياسية.

معامل الانتشـار: يمثل الفرق بين سـعر الفائدة على الايداع وسعر الفائدة على القروض.

الفصل الاول

تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية

Money supply developments and monetary policy instruments

اولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدى (M0)

سجل رصيد القاعدة النقدية إرتفاعاً بنسبة (23.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (110137) مليار دينار في عام 2021 مقابل (88862) مليار دينار في عام 2020، ويعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة النقد المصدر بنسبة (16%).

شكل رقم (1): رصيد الاساس النقدي (M0) القاعدة النقدية لعامي 2020-2021 (مليار دينار)

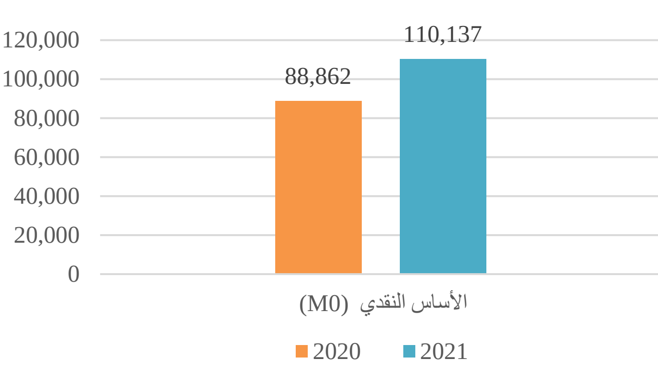

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق(M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) إرتفاعاً بلغت نسبته (16.1%) نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، ليصل إلى (119.9) ترليون دينار مقابل (103.4) ترليون دينار عام 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (19.2%) لتسجل (71.5) ترليون دينار مقابل (60) ترليون دينار في عام 2020 ولتشكل ما نسبته (59.6%) من عرض النقد (M1)، فيما سجلت الودائع الجارية إرتفاعاً بلغت نسبته (11.6%) لتبلغ (48.4) ترليون دينار مقابل (43.4) ترليون دينار لعام 2020 ولتشكل ما نسبته (40.4%) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في الجدول رقم (1). ومن خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ أن العملة خارج البنوك لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن عدم تطور الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية.

جدول رقم (1): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

المكونات	Dec-2020	Dec-2021
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	103,353	119,944
معدل النمو %	19.1	16.1
الودائع الجارية	43,366	48,418
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %	42	40.4
العملة خارج البنوك	59,987.1	71,526.1
نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %	**58**	**59.6**

شكل رقم (2): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2020-2021

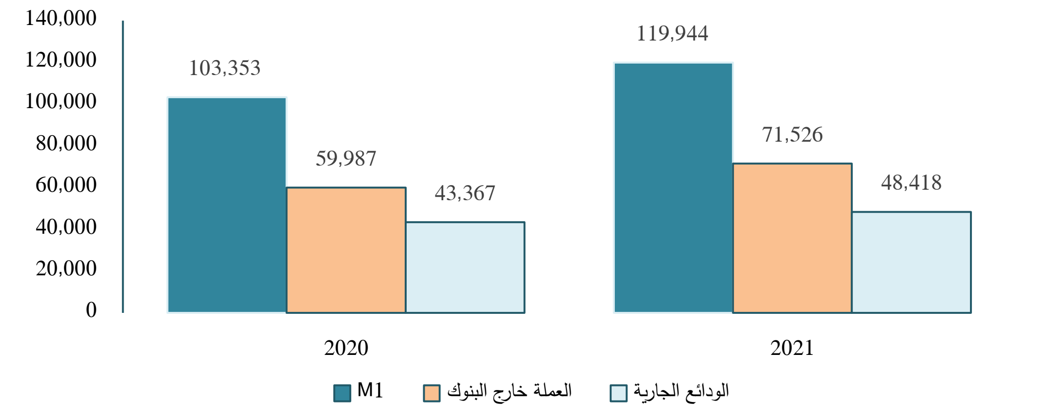

3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2021 إرتفاعاً بلغت نسبته (16.7%) عن عام 2020 ليسجل (139.9) ترليون دينار مقابل (119.9) ترليون دينار لعام 2020 وليشكل ما نسبته (46.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، كما موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

المكونات	Dec-20	Dec-21
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	103,353	119,944
الودائع الأخرى	16,553	19,942
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	119,906	139,886

جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (16.1%)، وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (20.5%) لتسجل (19.9) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (16.6) ترليون دينار عام 2020 نلاحظ ان الودائع الاخرى لا زالت تشكل نسب متدنية، حيث بلغت (14.3%) من إجمالي (M2) عام 2021 مقابل (13.8%) عام 2020 وإن هذا الارتفاع في نسبة المساهمة يعزى إلى أن ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي إتجهت نحو التحسن بعد إرتفاع معدلات التوطين.

شكل رقم (3): عرض النقد الواسع (M2) لعامي 2020-2021

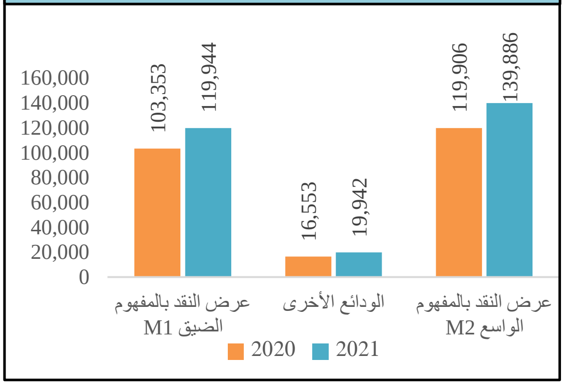

4. المضاعف النقدي (m)

يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصـــــاد الوطني ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود(M2) إلى القاعدة النقدية وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي اكبر من (1) كلما كان العرض النقدي اكبر عند ثبات الاساس النقدي أو تغيرها بمقدار اقل من تغير حجم العرض النقدي، سـجـل المضـــــاعف النقدي مقدار (1.27) عام 2021 مقابل (1.35) عام 2020 وبإنخفاض نسبته (5.9-%) ويعزى هذا الإنخفاض إلى إرتفاع النمو بالأســـاس النقدي بنســـبة تفوق زيادة عرض النقد وهذا ناجم عن إرتفاع النقد المصدر.

شكل رقم (4): المضاعف النقدي لعامي 2020-2021

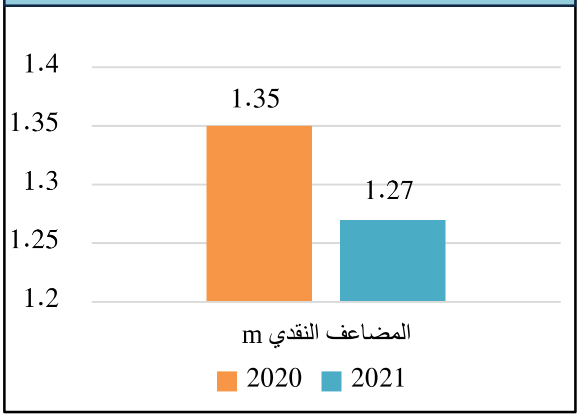

5. العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل التوســـعية التي تمثلت بــــ(صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصـــرفي وصـــافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى) دوراً واضـــحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2021، إذ إرتفع رصـــيد صـــافي الموجودات الأجنبية من (104814) مليار دينار نهاية عام 2020 إلى (121207) مليار دينار نهاية عام 2021، اي بنســـبة زيادة بلغت (16%) ليشكل نسبة (66.4%) من مجموع العوامل التوســـعية البالغة (24687) مليار دينار، أما صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصـــورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دوراً توسعياً إذ بلغ التوسع (3196) مليار دينار وبنســـبة مســـاهمة بلغت (12.9%)، وذلك نتيجة إرتفاع الديون الحكومية بمقدار (4450) مليار دينار بسبب إرتفاع الاقتراض لتمويل عجز الموازنات عند إنخفاض أســـعار النفط وإرتفاع الودائع الحكومية بمقدار (1254) مليار دينار، كما كان لفقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى دوراً توسعياً في زيادة عرض النقد إذ إرتفعت بمقدار (5098) مليار دينار لتسجل (36035) مليار دينار مقابل (30937) مليار دينار لعام 2020 وبنســـبة إرتفاع بلغت (16%) ويعزى هذا إلى إرتفاع حجم الاقراض للجمهور سواء من المصارف أو من مبادرات البنك المركزي ولا ســـيما بعد زيادة المبالغ المخصـــصـــة لمبادرة (5) ترليون دينار، وقد شـــكلت تلك الفقرة ما نســـبته (20.6%) من مجموع العوامل التوســـعية، في حين شـــكلت

فقرتي الموازنــة والودائع الأخرى عــاملاً انكماشــياً على عرض النقد إذ بلغت العوامل الانكماشــية (8096) مليار دينار، اذ شــكلت كلتا الفقرتين ما نسبته (58.1%) و(41.9%) من مجموع العوامل الانكماشـــــية، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) :عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2020–2021

(مليار دينار)

البيان	Dec 2020	Dec 2021	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	104,814	121,207	16,393	16
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	30,937	36,035	5,098	16
الديون الحكومية	68,112	72,562	4,450	7
مجموع الموجودات	**203,863**	**229,804**	**25,941**	**13**
عرض النقد (M1)	103,353	119,944	16,591	16
العملة خارج البنوك	59,987	71,526	11,539	19
الودائع الجارية	43,366	48,418	5,052	12
الودائع الأخرى	16,553	19,942	3,389	20
الودائع الحكومية	41,709	42,963	1,254	3
فقرة الموازنة	(42,248)	(46,955)	(4,707)	11
مجموع المطلوبات غير النقدية	100,510	109,860	9,350	9
مجموع المطلوبات	**203,863**	**229,804**	**25,941**	**13**

شكل رقم (5): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه (جانب المطلوبات) لعامي 2020-2021

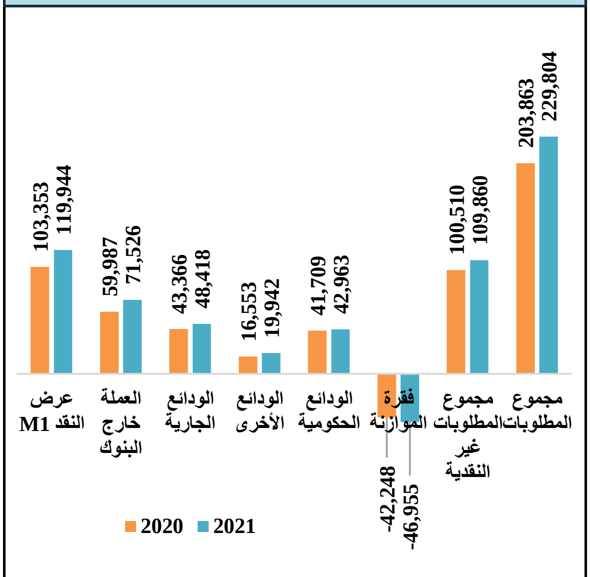

شكل رقم (6): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه (جانب الموجودات) لعامي 2020-2021

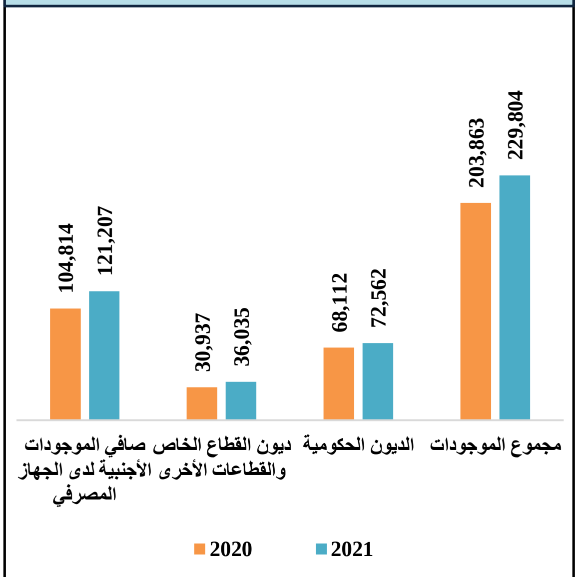

6. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنسبة (18.2%) عن العام السابق، ليبلغ (92.5) ترليون دينار مقارنة بـ (78.3) ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في الجدول رقم (4).

يعزى هذا الإرتفاع بالدرجة الاساس إلى إرتفاع الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة (25.8%) لتبلغ (81.6) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (64.9) ترليون دينار للعام السابق، بالرغم من إنخفاض رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (-3.7%) والذي بلغ ما يقرب من (8.2) ترليون دينار نهاية عام 2021 مقابل (8.5) ترليون دينار نهاية عام 2020، وإنخفاض رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي ليسجل (2.7) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (4.9) ترليون دينار لعام 2020.

جدول رقم (4) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2020-2021

(مليار دينار)

البند	2020	2021
النقد الأجنبي في خزائن البنك	4,887	2,719
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	64,919	81,639
الذهب الموجود في بغداد والخارج	8,487	8,169
الاحتياطيات الأجنبية	**78,293**	**92,527**

شكل رقم (7): المكونات الرئيسة للاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2020-2021 (مليار دينار)

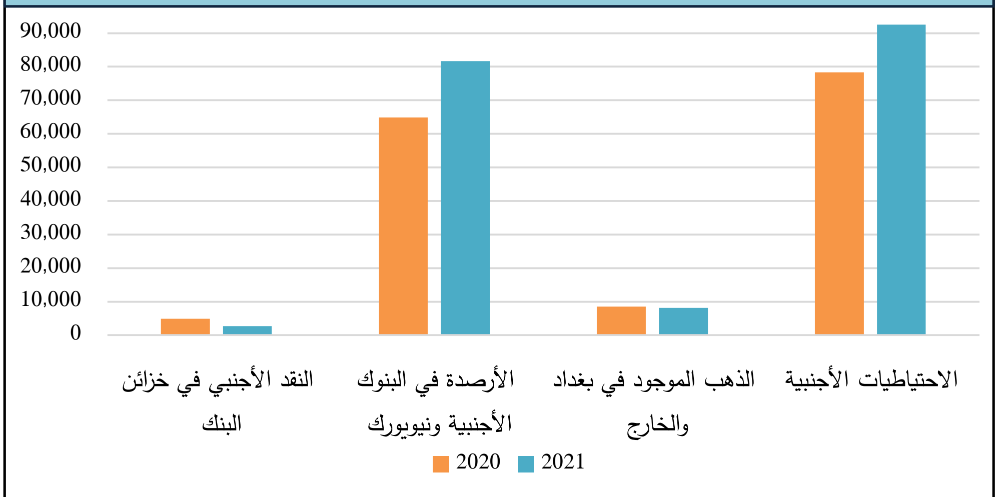

ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. نافذة بيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2021 إنخفاضاً بنسبة (15.8-%) عن عام 2020، لتسجل (37.1) مليار دولار مقابل (44.1) مليار دولار ويعزى ذلك إلى إنخفاض إستيرادات العراق بنسبة (15.4-%) بسبب إستمرار الازمة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد في سلاسل التوريد الذي شهده العالم بسبب الجائحة من جانب وإلى تغير سعر الصرف والذي أدى إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن إرتفاع أسعار السلع العالمية إلا أن مبيعات النقد إرتفعت بنسبة (96.5%) عام 2021 نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد إرتفاع حركة النقل تدريجياً بين الدول خلال هذا العام.

إستحدث البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الاجنبية لأول مرة في 2003/10/4 ولازال العمل بها مستمراً وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال صرف توازني، فضلاً عن توحيد أسعار الصرف الاجنبي في العراق وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، بالاضافة إلى سد إحتياجات القطاع الخاص لتمويل إستيراداته كافة، وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخول، أما فيما يخص المصارف فإن هذه الأداة توفر لها موارد بالعملة الاجنبية تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية.

توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية إلى (30.5) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(6.6) مليار دولار نقداً، إذ شكلت مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (82.2%) ومبيعات النقد (17.8%) من اجمالي الكميات المباعة، في حين شكل كل من تعزيز الرصيد في الخارج والنقد ما نسبته (92.4%) و(7.6%) على التوالي من إجمالي المبيعات عام 2020. أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية، فقد سجلت

إرتفاعاً بنسبة (49.7%) لتبلغ (46) مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بـ(30.7) مليار دولار عام 2020 ويعزى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة إرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة (59.5%) بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم من جانب، من جانب آخر إقرار الموازنة العامة للدولة وما صاحبها من إرتفاع في الانفاق العام.

جدول رقم (5): الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة لعامي 2020-2021

(مليار دولار)

	نقد	حوالة	المبيعات	المشتريات	الفجوة
2020	3.4	40.7	44.1	30.7	-13.4
2021	6.6	30.5	37.1	46	8.9
معدل النمو (%)	**94.1**	**-25.1**	**-15.8**	**49.7**	

شكل رقم (8): مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي (مليار دولار)

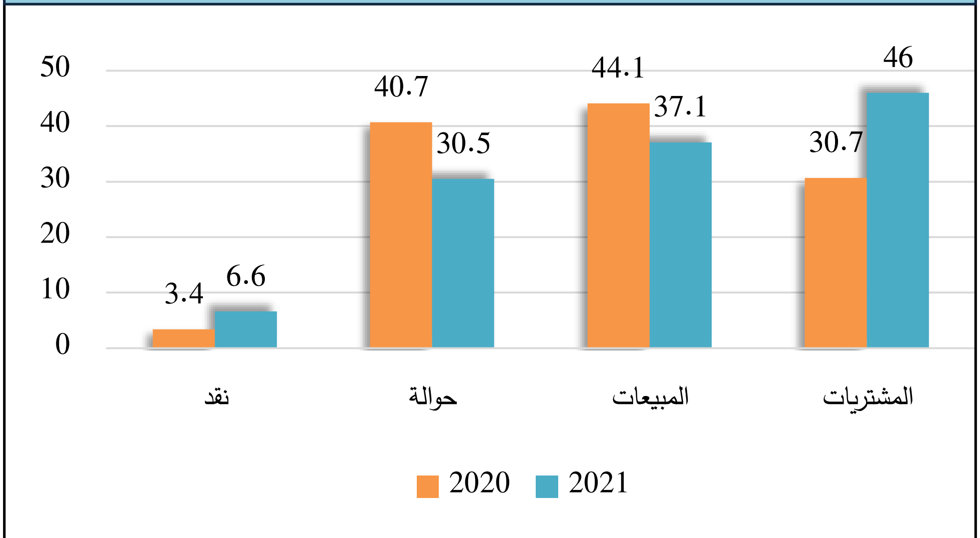

2. **التسهيلات القائمة**

استـــــمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سـعر السـياسـة النقدية Policy-rate البالغ (4%) ســنوياً، فيما تم الإســـتمرار بإيقاف العمل بالنوافذ الاســـتثمارية لأجل (7) أيـام، (30) يوم بموجـب قرار مجلس الادارة المـرقـم بـالـعـدد 929/5/6 والـمـؤرخ فـي 2020/6/14 بغيـة توفير الســيولـة لـدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

كما تم الإســـتمرار بإيقاف العمل بجميع المنتجـات المـاليـة الـدولاريـة (ودائع، حوالات، شـهادات إيداع إسـلامية) بموجب الاعمام المرقم بـالعـدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضـعف إسـتجابة المصـارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منهـا للمـدة المـذكورة، مع إســـتمرار عمليـات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

اما فيما يخص تســـهيلات الاقراض القائمة **فقد** واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصـارف وبما يضـمن السـيطرة على السـيولة المصـرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنوياً
- الائتمان الثانوي (7%) سنوياً
- قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً

ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2021.

3. **الاحتياطي الإلزامي**

إنســـجاماً مع توجهات الســـياســـة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسـناد عملية التنمية الاقتصـادية، تم إعادة نسبة الاحتياطي الالزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصـــة والتي تم احتســـابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضـع الاقتصـادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا.

سجل الاحتياطي الالزامي نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنســـبة (19.8%) ليبلغ (11) ترليون دينار عام 2021 مقابل (9.2) ترليون دينار نهـايـة عـام 2020، ويعزى ذلـك إلى إرتفـاع الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى المصارف الخاصـــة بنســـبة (33.6%) ليســـجل (1.4) ترليون دينـار مقـارنـة مع (1.1) ترليون دينـار في عـام 2020، وإرتفـاع الاحتيـاطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (18%) ليســجل (9.6) ترليون دينار مقارنة مع (8.1) ترليون دينار عام 2020.

إستناداً الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المرقم بالعدد (111) لسنة 2021 والحاقاً بإعمامنا المرقم بالعدد 320/3/6 في 2021/2/3 فقد تقرر إعادة نسبة الاحتياطي الالزامي إلى 15% بدلاً من 13% للودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة على ان يتم اعتمادها من تقارير شهر حزيران/2021 لغرض حجز مبالغ شهر تموز/2021.

الفصل الثاني

الأسعار

The Prices

1. أسعار الصرف

حافظ ســـعر بيع الدولار إلى المصـــارف عبر نـافذة بيع العملـة الأجنبيـة على قيمتـه البـالغـة (1460) دينـار لكـل دولار بعـد أن تم تغييره في نهاية عام 2020، بالمقابل ســـجل معدل ســـعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق المحلية لعام 2021 (1474) دينـار للـدولار الامريكي، مقـابـل (1234) دينار لكل دولار امريكي عام 2020.

فيما بلغت فجوة ســعر الصــرف (0.3%) لعام 2021 وهذا دليل على إنضـــباط ســعر الصــرف بنسـبة لا تزيد على النسـبة المعيارية (±2%) عن السعر الرسمي.

الفجوة تساوي

سعر الصرف في السوق المحلية – سعر صرف النافذة/ سعر صرف النافذة * 100

شكل رقم (9): المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لعامي 2020 - 2021 (دينار/ دولار)

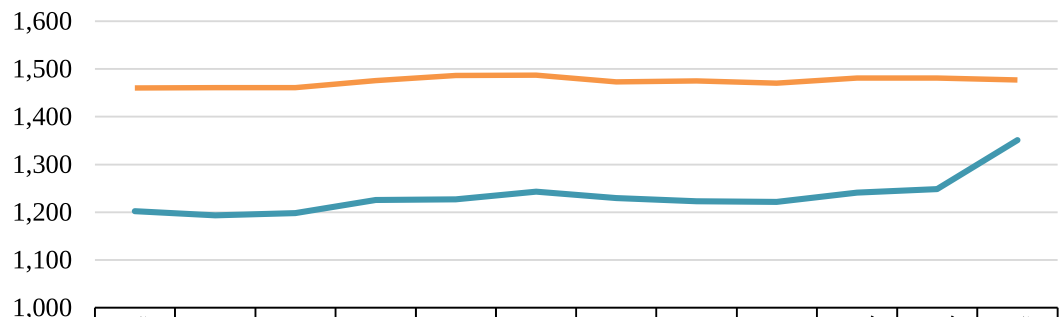

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2020	1,202	1,194	1,199	1,226	1,227	1,243	1,230	1,223	1,222	1,241	1,249	1,351
2021	1,461	1,461	1,461	1,476	1,486	1,487	1,473	1,475	1,471	1,481	1,481	1,477

2. إتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم إرتفاعاً في معدل نموه ليبلغ (6%) مقابل (0.6 %) للعام الســـابق ليســـجل (111.5) نقطة عام 2021 مقابل (105.1) نقطة عام 2020، فيما سـجل الرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك بعد استبعاد (المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضـر والفواكه) (113.1) نقطة عـام 2021 مقـابـل (106.2) نقطـة عـام 2020 مســـجلاً بذلك إرتفاعاً بنســـبة (6%) عام 2020 مقابل (1%) عام 2020، ويعزى ذلك إلى تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقـابـل الـدولار الأمريكي لمواجهـة الازمـة المزدوجة (إنخفاض الإيرادات النفطية، الازمة

الصحية) التي مر بها البلد ، من جانب اخر يتأثر العراق بحركة الأسعار (إرتفاعاً وإنخفاضاً) مع الشركاء التجاريين والصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وإرتفاع بعض السلع الأساسية لاسيما (الغذائية والحديد وأجور النقل) في الاسواق العالمية ، فضلاً عن الإجراءات التي اتتبعها الدول لمواجهة الجائحة كل تلك العوامل أدت إلى إرتفاع التضخم جراء القدرة المحدودة على إستبدال البضائع المستوردة وعند مقارنة المكونات الرئيسة للسلة السلعية للمستهلك لعام 2021 مع العام السابق يلاحظ إرتفاع معظم مجموعات الرقم القياسي باستثناء إنخفاض مجموعة التعليم. وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطورات معدلات التضخم لعام 2021 مقارنة بعام 2020 وبحسب المجاميع السلعية، الجدول رقم (7).

تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية لعام 2021 مقارنة بعام 2020

سجلت **مجموعة التبغ** إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة (15.9%) ويعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار السجائر في الاسواق العراقية بعد تخفيض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي، كما سجلت **مجموعة النقل** إرتفاعاً بنسبة (13.6%) نتيجة إرتفاع أجور النقل البري من العاصمة بغداد وإلى بعض المحافظات وإلى دول الجوار، وإرتفعت **مجموعة (الصحة)** بنسبة (12.2%) بسبب زيادة الطلب على المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية وإرتفاع أسعارها، إضافة إلى إرتفاع المراجعات للعيادات الخاصة نتيجة تفشي فيروس كورونا وإرتفاع عدد الإصابات بهذا الفيروس، تليها مجموعة السلع والخدمات المتنوعة حيث سجلت معدل تضخم بلغ (12%) نتيجة إرتفاع أسعار الذهب العالمية، فيما سجلت **مجموعة الترفيه والثقافة** إرتفاعاً بنسبة (8.6%) ويعزى ذلك إلى عودة السياحة والمرافق الترفيهية بعد تخفيف إجراءات الوقاية، وسجلت **مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية)** معدلات تضخم بلغت (6.5%) بسبب إرتفاع أسعار الأجهزة المنزلية والأثاث والتجهيزات بنسبة (7.5%) و(4.6%) على التوالي، كما سجلت **مجموعة الاتصال** معدل تضخم (6.1%) نتيجة إرتفاع أسعار أجهزة الموبايل وزيادة الطلب على خدمات الانترنت في ظل التعليم الالكتروني، بالمقابل سجلت كل من **(الأغذية والمشروبات غير الكحولية والمطاعم والفنادق والملابس والاحذية)** معدلات تضخم بلغت (4.8%، 3.9%، 3.0%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل في الأسواق العالمية، أما فيما يخص **الملابس والاحذية** فإرتفعت بنسبة (3%) نتيجة عودة المدارس والجامعات ودوائر الدولة، وسجل **قسم (السكن والمياه والكهرباء والغاز)** إرتفاعاً بلغ

(1.9%) بسبب زيادة الطلب عليها، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة تخفيض سعر الصرف، بالمقابل سجلت **مجموعة (التعليم)** إنخفاضاً ملحوظاً بلغ (-4.7%) عام 2021 نتيجة تخفيض الاجور في التعليم الموازي والدراسات المسائية والجامعات والمدارس الاهلية.

جدول رقم (7): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعام 2021 مقارنة بعام 2020

(2012=100)

ت	القسم	معدل عام 2020	معدل عام 2021	معدل التضخم لعام 2021 %
01	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	97.0	101.7	4.8
02	التبغ	121.9	141.2	15.9
03	الملابس والاحذية	101.9	104.9	3
04	السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز	113.8	116	1.9
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	96.1	102.3	6.5
06	الصحة	131.2	147.3	12.2
07	النقل	97.5	110.8	13.6
08	الاتصال	109.1	115.8	6.1
09	الترفيه والثقافة	95.1	103.3	8.6
10	التعليم	154.7	147.5	-4.7
11	المطاعم	112.2	116.5	3.9
12	السلع والخدمات المتنوعة	115.2	129	12.0
	الرقم القياسي العام	**105.1**	**111.5**	**6.0**
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	**106.2**	**113.1**	**6.4**

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

شكل رقم (10) : معدل التضخم (%) لعام 2021

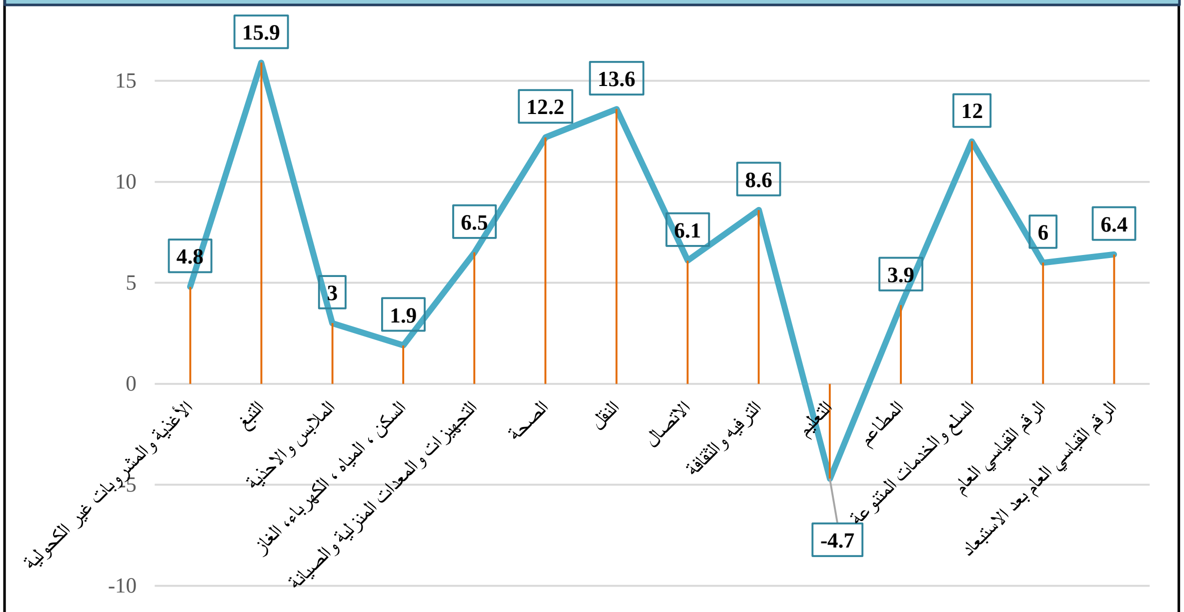

3. (الرقم القياسي الضمني) المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام 2021 مقارنة بعام 2020

شـهد مخفض الناتج المحلي الإجمالي إرتفاع من (111.6%) عام 2020 إلى (148.9%) عام 2021، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (37.2%) لعام 2021، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى إرتفاع أسعار النفط الخام ليسجل معدل سعر البرميل (64.9) دولار عام 2021 مقابل (40.69) دولار لعام 2020، أما الناتج المحلي بالاسعار الثابتة فإرتفعت بنسبة (2.8%) بسبب زيادة كمية انتاج النفط وفق اتفاقية أوبك بلس، ليصل عام 2021 إلى (3.4) مليون برميل يومياً. أما المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط فقد إنخفض من (193.7%) لعام 2020 إلى (188.1%) لعام 2021، ومن هنا يمكن القول ان الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعياً لايزال يعتمد على نشاط النفط الخام كمصدر أساسي للدخل.

شكل رقم (11): المخفض الضمني (%) لعامي 2020 و 2021

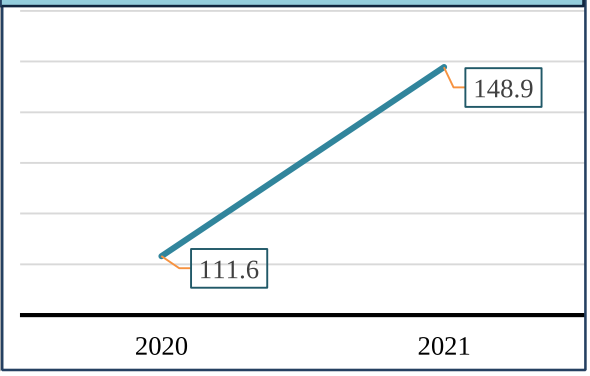

شكل رقم (12): (الرقم القياسي الضمني) مخفض الناتج المحلي الاجمالي بأستثناء النفط % لعامي 2020-2021 سنة الاساس (2007=100)

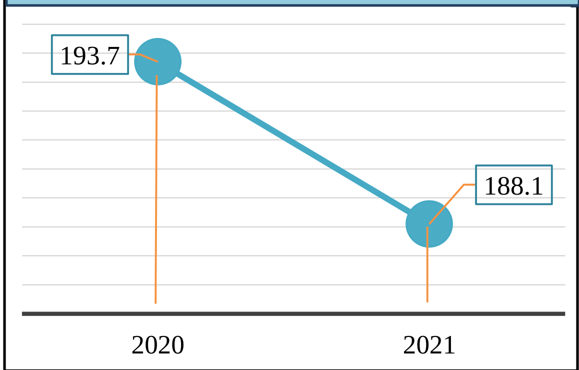

يعكس المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية ام وسيطة ام إنتاجية، ويضم أسعار الجملة والمستهلك معاً كما ان العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر او دليل لوجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة، مما يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. فاذا كان الرقم القياسي يفوق (100%) فهذا يعني ان هناك إرتفاع في الأسعار وإذا كان اقل من (100%) فهذا يعني ان هناك إنخفاض في الأسعار أما إذا كان الرقم القياسي الضمني مساو لـ(100%) فهذا يعني ان الأسعار لم تتغير.

جدول رقم (8): (الرقم القياسي الضمني) مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2020-2021 (2007=100)

	2020	2021
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)		
بالأسعار الجارية	219768.8	301439.5
بالأسعار الثابتة	196985.5	202468.3
مخفض الناتج المحلي الاجمالي %	111.6	148.9
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (مليار دينار)		
بالأسعار الجارية	156433.1	163766.1
بالأسعار الثابتة	80742.8	87043.4
مخفض الناتج المحلي الإجمالي %	193.7	188.1

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

4. الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)

يتأثر العراق بتضخم شركائه التجاريين وذلك بسبب اعتماده بشكل كبير على الواردات الأجنبية في تغطية الطلب الكلي، وهو ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلباً على اقتصاد العراق، إذ أنه يتحمل تكلفة تضخم الدول الأخرى فيما يعتبر تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أهم المحددات التضخمية الطويلة الاجل. تراجع معدل التضخم المستورد لعام 2021 إذ بلغ (85.24%) مقابل (101.02%) لعام 2020، ويعزى ذلك إلى إنخفاض الاستيرادات وزيادة الاعتماد على بعض السلع المحلية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة، بالرغم من إرتفاع التضخم العالمي وهذا دليل على تحسن في الناتج المحلي غير النفطي من جانب، ومن جانب آخر إلى تغير سعر الصرف الذي جعل السلع المستوردة تعتبر مرتفعة الثمن من وجهة نظر المستهلك العراقي مما قلل من الطلب عليها، وكما ملاحظ في الجدول رقم (9).

إستخدم البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 أداة سعر الصرف كمثبت إسمي لكبح التضخم المستورد.

جدول رقم (9) التضخم المستورد لعامي (2020-2021)

السنة	التضخم العالمي %	الاستيرادات (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	التضخم المستورد %
2020	3.18	69,817.5	219,768.8	101.02
2021	4.35	59,067.2	301,439.5	85.24

– التضخم المستورد = الاستيرادات/الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية * التضخم العالمي * 100

5. سعر الفائدة الحقيقي

تشـــير البيانات إلى ان متوســـط فائدة الإقراض والايداع الحقيقي انخفضـــتا بشـكل ملحوظ خلال عـام 2021 لتبلغ (5.8%) و(1.2-%) مقابـل (11.7%) و(4.6%) عـام 2020 علـى التـوالي، يـعزى هـذا الإنخفاض إلى إرتفاع معدل التضـخـم خلال عـام 2021 إذ بلغ (6.0%)، بـالرغم من إنخفاض أســـعار فائدة الإقراض والإيداع خلال هذا العام، حيث إنخفض ســـعر فائدة الاقراض ليبلغ (11.8%) لعام 2021 مقابل (12.3%) في العام الســـابق، كما انخفض ســـعر الفائدة على الإيداع من (5.2%) إلى (4.8%)، كمـا في جـدول رقم (10). أمـا فيما يخص معامل الإنتشار فقد سجل نسبة (7%) وهو يعتبر مرتفع قياســـاً بالنســـبة المعيارية البالغة (3-4%) وهذا الفارق يعد عائقاً أمام أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لأموال المقترض والعائد الحقيقي للمقرض او المستثمر، يتم استخدام سعر فائدة الإقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الإقراض الحقيقي، واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الإيداع الحقيقي.

إن البنك المركزي العراقي قرر في شهر آذار عام 2004 تحرير أسعار الفائدة بشكلٍ كامل للودائع والقروض والائتمانات والاوراق المالية الاخرى، وهو ما يعد تحول جذري في العمل المصرفي والذي يعني تفعيل إشارات سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق مع الوصول إلى السعر التوازني وتقليل الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة (فائدة الاقراض) والمدينة (فائدة الايداع) جاء هذا التحرر تبعاً للتحرر المالي للأسواق في العراق.

متوسط فائدة الإقراض الحقيقي =

متوسط فائدة الإقراض قصير الاجل – معدل التضخم العام.

متوسط فائدة الإيداع الحقيقي =

متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة – معدل التضخم العام.

جدول رقم (10): معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض والايداع (%) لعامي (2020 -2021)

الفقرات	2020	2021
متوسط فائدة الإقراض القصير بالدينار	12.3	11.8
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار	5.2	4.8
معامل إنتشار متوسط الفائدة	7.1	7
متوسط فائدة الإقراض الحقيقي	11.7	5.8
متوسط فائدة الإيداع الحقيقي	4.6	-1.2
معامل إنتشار متوسط الفائدة	7.1	7
معدل التضخم العام %	0.6	6.0

***اسعار الفائدة اولية.

شكل رقم (13) : معدل الفائدة الحقيقي على الاقراض والايداع لعامي 2020-2021

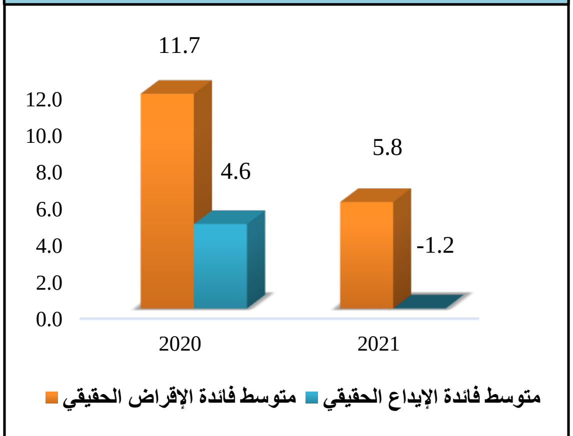

الفصل الثالث

تطورات أداء السياسة النقدية

Monetary policy performance developments

1. تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة

يستمر البنك المركزي بمتابعة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العراقي للمحافظة على إستقراره الاقتصادي والمالي، ولعل من بين المهام التي تقع على عاتقه هو إستقرار قيمة الدينار العراقي من خلال المحافظة على إحتياطيات أجنبية تغطي (100%) من حجم الدنانير التي يصدرها البنك المركزي وكان لقراره في نهاية عام 2020 بتغير سعر صرف الدينار العراقي الدور الكبير في المحافظة على حجم الاحتياطات الاجنبية الرسمية في الوقت الذي كان فيه أسعار النفط الخام منخفضة نتيجة تفشي جائحة كورونا. تشير البيانات إلى إرتفاع العملة المصدرة بنسبة (16%) لتسجل (76.6) ترليون دينار في عام 2021 مقابل (66) ترليون دينار في عام 2020، ويعزى ذلك إلى خصم حوالات الخزينة لتغطية عجز الموازنة، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية إرتفاعاً بنسبة (18.2%) لتبلغ (92.5) ترليون دينار مقابل (78.3) ترليون دينار، بسبب تحسن الايرادات النفطية بعد رفع الاغلاق العام وعودة حركة النقل العالمية فضلاً عن إرتفاع الكميات المنتجة وفق إتفاق (أوبك+)، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة لتبلغ (120.8%) عام 2021، مقابل (118.6%) لعام 2020، تعتبر هذه النسبة أعلى من النسبة المعيارية وهي (100%)، ويعزى ذلك إلى سياسة البنك المركزي الاحترازية التي حافظت على رصيد الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مرتفعة، أما نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%)، إذ إرتفعت هذه النسبة من (65.3%) عام 2020 إلى (66.1%) عام 2021 والناجم عن إرتفاع الاحتياطيات الرسمية بنسبة أكبر من زيادة عرض النقد الواسع (M2) كما موضحة في الجدول رقم (11)، كذلك تجاوز مؤشر أشهر الاستيرادات المعيار المحدد، إذ سجل (13.5) شهراً لعام 2020 و (18.8) شهراً لعام 2021.

تُعد هذه النسبة مؤشراً على كفاية الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي، يضاف إليها مؤشرات معيارية أخرى:

- **نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M2) (20%).**
- **نسبة الاحتياطيات إلى أشهر الاستيرادات (6 أشهر).**
- **نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الاجل (إستحقاق 12 شهر).**
- **المعيار التجميعي لصندوق النقد الدولي.**

شكل رقم (14) : نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة

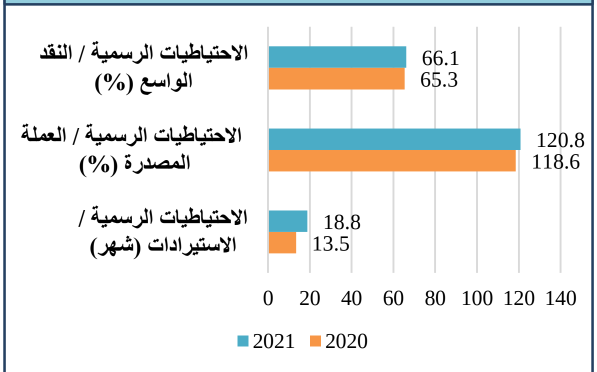

جدول رقم (11) نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة لعامي 2020 و 2021

(ترليون دينار)

	2020	2021
الاحتياطيات الرسمية	78.3	92.5
M2	119.9	139.9
العملية المصدرة	66	76.6
الاحتياطيات الرسمية / M2 (%)	65.3	66.1
الاحتياطيات الرسمية/العملة المصدرة (%)	118.6	120.8

2. سرعة تداول النقود

تشـــير البيانات إلى إرتفاع ســـرعة تداول النقود من (2.1) مرة في عـام 2020 إلى (2.5) مرة في عـام 2021، وهذا يعني ان هناك إرتفاع في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال الســنة وهذا يدل على التحسن في مستوى النشـاط الإقتصـادي وخروجه من حالة الكســاد التي شـــهدها عام 2020 بسـبب الظروف الصـحية التي شـهدها البلد ومـا تبعهـا من إجراءات الوقـايـة، وكمـا موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها لعامي 2020-2021

(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	عرض النقد (M1) (2)	سرعة تداول النقود (2/1)
2020	219768.8	103353	2.1
2021	301439.5	119944	2.5

3. معامل الإستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

بلغ معامل الإســـتقرار النقدي لعام 2021 (6%) مقـابـل (1.4-%) لعـام 2020 حيـث إرتفع معدل نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ ســـجّل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهـايـة عـام 2021 إرتفـاعـاً بنســـبـة (16.7%)، بينما بلغ معدل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الثابتة لعام 2021 ما نســـبته (2.8%) وهذا يعني وجود إتجاه تضـــخمي في الاقتصـــاد المحلي وأن الســـيولة الـمحلية المرتـفعـة أدت إلـى إرتـفـاع الـطـلب عـلـى السـلـع الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السـلع الاسـتثمارية نتيجة إلى الضـعف في القاعدة الانتاجية في البلد.

شكل رقم (15): معامل الإستقرار النقدي لعام 2021 مقارنة بعام 2020

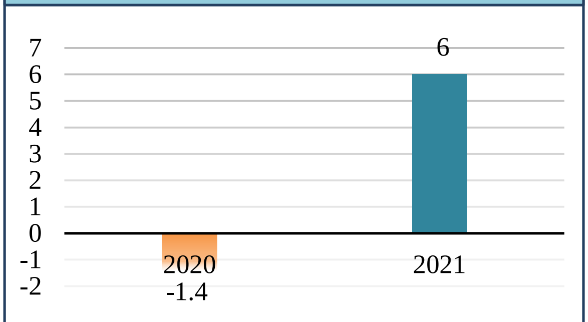

يفسر معامل الإستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد، وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الإرتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد إزدادت حالة الإستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول إستقرار نقدي، أما إذا إزداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وإرتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

4. القوة الشرائية للنقود

حافظت النقود على قيمتها لعام 2021 بالرغم من الإنخفاض الطفيف لتبلغ (0.89%) عام 2021 مقابل (0.96%) لعام 2020، وهذا يعني إن الدينار العراقي حافظ على قوته الشرائية في عام 2021 بالرغم من تخفيض سعر الصرف، وهذا يعني تمتع البلد بإحتياطيات أجنبية كافية للدفاع عن سعر الصرف عند مستويات قريبة من السعر الرسمي، وبشكل عام فإن هذا الاستقرار في قيمة العملة المحلية إنما يدل على فاعلية السياسات النقدية والفرضية المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي المتمثلة بضبط عرض النقد والتضخم وجذب الاستثمار والحفاظ على إستقرار أسعار الصرف.

كما تبين ان القوة الشرائية للدينار عند إستخدام الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم العام) لم تختلف كثيراً عن قيمتها عند استخدام الرقم القياسي العام اذ بلغت (0.88%) عام 2021 مقابل (0.94%) عام 2020.

القوة الشرائية للنقود تساوي

1 / الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100

شكل رقم (16) : القوة الشرائية للنقود (%) لعام 2021 مقارنة بعام 2020

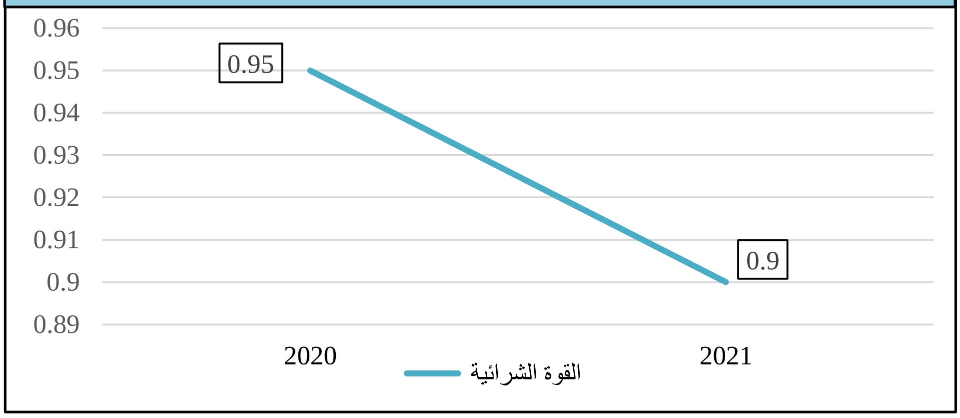

جدول رقم (13) القوة الشرائية للنقود لعام 2021 مقارنة بعام 2020

السنة	الرقم القياسي بعد الاستبعاد %	القوة الشرائية للنقود%	الرقم القياسي للأسعار بأساس (2012=100)	القوة الشرائية للنقود%
2020	106.2	0.94	105.1	0.95
2021	113.1	0.88	111.5	0.9

الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

يشـــــهد العالم اليوم حالة من عدم اليقين بسـبب تسـارع وتيرة التطورات السـياسـية والاقتصـادية والتكنولوجية وهذا بدوره أدى إلى زيادة الاهتمام بالتوقعات المسـتقبلية بغية أن تكون دليل لصانعي القرار في رسم السياسات الاقتصــــادية. ويهتم البنك المركزي العراقي اليوم بموضــوع التوقعات ولا سـيما ان البلد يعتمد بشــكل كبير على المورد النفطي الذي هو عرضــه للصـدمات الخارجية. وفيما يلي توقعات لأهم المتغيرات الاقتصادية:

من المتوقع أن يســجل معدل **التضـــخم** إرتفاعاً لا يتجاوز (7%) لعام 2022 جراء إرتفاع بعض السلع الأساسية لاسيما (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، النقل، الوقود) في الاســواق العالمية، إذ على غرار معظم دول العالم أحدث الغزو الروسـي لأوكرانيا هزة في الأســواق المحلية العراقية ودخل العراق مبكراً في أزمة إرتفاع الأسعار العالمية على اعتبار أن البلد يعد مســتورداً رئيســاً للمواد الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت النباتية التي ارتفعت أســعارها مدفوعة بمخاوف توقف الإمدادات من روسـيا وأوكرانيا، ووفقاً لسـياسـة البنك المركزي يتوقع أن يســتمر البنـك المركزي باعتماد **سعر الفائدة** (سعر السياسة النقدية) Policy–Rate عند (4%)، كما يتوقع أن ينمو **الاحتياطي الاجنبي** بنســبة (12%) في ظل إرتفاع اسـعار النفط فضـلاً عن إرتفاع أسعار الذهب في المحفظة الاستثمارية.

ومن المتوقع ان يتحسن النمو الاقتصـادي بنمو **الناتج المحلي الاجمالي** وأن يبلغ النمو في عام 2022 بنسـبة (9%) مع إرتفاع سـعر برميل النفط وانتهاء حصـص أوبك + وإزدياد كميات النفط المصـدر والتي يمكن أن تصـل إلى (4.5) مليون برميل يومياً، والذي سـيؤدي إلى زيادة الايرادات العامة وتوجيهها نحو الانفاق الاسـتثماري، كما سـيؤدي تعافي الإنفـاق الحكومي ونمو الإقراض الســريع المدعوم جزئياً بمبادرات الإقراض من البنك المركزي العراقي إلى دفع النمو غير النفطي بنسبة (5%) في عام 2022.

إن القيود التي تحد من النمو اســتمرار الازمة الاوكرانية الروســية ومايرافقها من إرتفاع اسـعار السـلع الاسـاسـية ودخول الاقتصــــاد العراقي في موجة التضــخم المستورد، وهو الأمر الذي سيوسع من فقرة الدعم في الموازنة العامة لمصــلحة دعم الشـرائح الهشـة والفقيرة والتصـدي لمظاهر التضـخم بوسـائل السـياسـة المالية الداعمة ومنها دعم البطاقة التموينية وتخفيض بعض أوجه الضرائب.

وفيما يخص **أسـعار الصـرف** فيتوقع أن يستمر سـعر صـرف السـوق والنافذة على سـعريهما الحالي والبالغ (1460) دينار للدولار في النافذة و (1474) دينار للدولار في السـوق المحلية، أما فيما يخص **عرض النقد الواسـع (M2)** فمن المتوقع نمو عرض

النقد بنســـبة لا تقل عن (9.2%) من عام 2022 وهــذه الزيــادة تعود إلى توقع نمو صـــافي الموجودات الاجنبية نتيجة إرتفاع أسـعار والكميات النفط المصــدر، إن اعتماد البلد على المورد الحكومي الاول من عائدات النفط جعل من النقد الاساس (العملة المصدرة الى التداول واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي) تتـأثر بمتغيرات الاقتصـــاد الكلي الاســاســية ولاســيما الناتج المحلي الاجمالي والنفط منه بشكل خاص.

جدول رقم (14) : الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

	فعلي 2021	توقعات 2022
معدل التضخم %	6.0	7
سعر الفائدة %	4	4
نمو الاحتياطيات الاجنبية %	18.2	12
نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) %	37.2	9
نمو الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي) (بالاسعار الجارية) %	4.7	5
سعر صرف النافذة (دينار للدولار)	1470	1470
سعر صرف السوق (دينار للدولار)	1474	1474
نمو عرض النقد الواسع %	16.7	9.2

فريق إعداد تقرير السياسة النقدية 2021

د. ايمان عبد الرحيم كاظم

د. علي فريد عبد الكريم

علي نوري اعبيد

حسن حازم لفتة

مهند علي حمزة

آيات محمد عطية

غفران هليل زيدان

Monetary Policy Report of Central Bank of Iraq 2021